تصور مقترح لتفعيل دور البرلمان المصرى تجاه قضايا التعليم العام .

إعـداد

أحمد حسين محمد محمد بركات

إشراف

أ.د. صلاح السيد عبده رمضان
أستاذ أصول التربية
كلية التربية ــ جامعة بنها.

أ.د.م .مها عبد الله أبو المجد
أستاذ التخطيط التربوي المساعد
كلية التربية ــ جامعة بنها.

تصور مقترح لتفعيل دور البرلمان المصرى تجاه قضايا التعليم العام

إعـداد

أحمد حسين محمد محمد بركات:

المستخلـــص

هدف البحث إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل دور البرلمان المصرى فى معالجة قضايا التعليم العام قبل الجامعى، من خلال التعرف على السياقات المجتمعية واثرها على تشريعات البرلمان المصرى المرتبطة بالتعليم العام قبل الجامعى ، واستخدم البحث المنهج الوصفى ، وجاءت نتائج البحث تؤكد على أهمية تفعيل دور البرلمان المصرى في العديد من قضايا التعليم العام ومنها على سبيل المثال قضية محو الأمية ، قضية التسرب ، قضية الدروس الخصوصية.

الكلمات المفتاحية: البرلمان المصرى– قضايا التعليم العام.

A proposed scenario to activate the role of the Egyptian parliament towards public education issues

Abstract

The aim of the research is to present a proposed conception to activate the role of the Egyptian parliament in addressing issues of public pre-university education, by identifying the societal contexts and their impact on the Egyptian parliament's legislation related to public pre-university education. The Egyptian Parliament has dealt with many public education issues, including, for example, the issue of literacy, the dropout issue, and the issue of private lessons.

Keywords: The Egyptian Parliament - Public Education Issues.

مقدمة:

حظيت قضايا التعليم العام باهتمام واسع من الباحثين والدارسين وصانعى القرار واحتلت موقعا متميزا فى أجندة عمل البرلمان المصرى باعتبارها من اهم القضايا القومية ومحورا رئيسا لتنمية البشر فى مصر وذلك عن طريق ما يقوم به من ترجمة المطالب والاحتياجات التربوية للمجتمع المصري إلي تشريعات تعليمية مختلفة، ثم بعد ذلك يأتي دوره فى القيام بمتابعة تنفيذ هذه التشريعات وتحويلها إلي سياسات وإجراءات تنفيذية تقوم بها الوزارات والأجهزة المختصة بشئون التعليم.

وبالتالى أصبح البرلمان من أجهزة الرأى والتشريع وبوسائله المتعدده يمكن أن يؤثر تاثيراً كبيراً فى توجيه الرأى العام الذى يساند السياسة أو التطوير أو لبعض القضايا الهامة فى المجتمع، ويأتى فى مقدمتها قضايا التعليم والتى تعتبر فى حاجة إلى معالجة البرلمان لها

ومن هنا فقد تأثر التعليم العام المصرى بالعديد من السياقات السياسية والمجتمعية والثقافية التى أثرت على تشريعات البرلمان المصرى المتعلقة به وقضاياه المختلفة .والتى انعكست بشكل واضح على نظامه وفلسفته واهدافه .

مشكلة البحث:

اتسمت الفترة من 1981حتى 2010 بتغيرات سياسية واجتماعية حادة انتهى الأمر بها الى قيام ثورة 25يناير2011 الأمر الذى انعكس بدوره على مختلف أوجه الحياة فى مصر حيث كان من تداعيات هذه التغيرات الجذرية فى حياة الشعب المصرى ظهورشعارات ومفاهيم وعبارات جديدة فى الخطاب السياسى الامر الذى انعكس بدوره على الخطاب التعليمى والمؤسسات التى لها دور فاعل فى رسم السياسة باعتبار ان التعليم من اكثر الوسائل الفعالة لتحقيق الأهداف المرجوة للمجتمع، ومن المؤسسات التى تهتم بصياغة السياسات التعليمية واصدار القوانين التى تمس الحياة التعليمية فى مصر البرلمان المصرى ، الذى كان له موقف من قضايا التعليم المصرى بصفة عامة ، والتعليم العام بصفة خاصة.من هنا فانه من الضرورى الوقوف على موقف البرلمان المصرى من قضايا التعليم العام التى كانت مطروحة على الساحة المصرية فى هذه الفترة.

وبناء على ماسبق يمكن بلورة مشكلة البحث فى السؤال الرئيسى التالى:

ما التصور المقترح لتفعيل دور البرلمان المصرى فى معالجة قضايا التعليم العام قبل الجامعى؟

ويتفرع من هذا التساؤل تساؤلات فرعية هى:

1-ماالسياقات المجتمعية التى اثرت على تشريعات البرلمان المصرى المتعلقة بالتعليم العام قبل الجامعى وقضاياه المختلفة ؟

2-ما الأهداف المقترحة لتفعيل دور البرلمان فى معالجة قضايا التعليم العام قبل الجامعى

أهداف البحث:

تتضح أهداف البحث فى النقاط التالية:

1-التعرف على السياقات المجتمعية وتأثيراتها على قضايا التعليم العام.

2-التعرف على الحلول لمعالجة قضايا التعليم العام بالبرلمان المصرى.

3-القضاء على الارهاب والادمان.

4-اعداد جيل من العلماء.

5-عدالة المساواة فى المجتمع.

6-تنمية قيم ومبادىء وسلوك مجتمع حضارى.

7-وضع تصور مقترح لتفعيل دور البرلمان المصرى فى معالجة قضايا التعليم العام.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث الحالية الى ما يلي:

1-تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي تتناوله، على اعتبار أن البرلمان المصرى هوالمشرع للقوانين لتحقيق نظام تعليمى متقدم.

2-يكتسب البحث أهمية خاصة من خلال ما يطرحه من تصور لتفعيل دور البرلمان المصرى في معالجة قضايا التعليم العام.

حدودالدراسة:

تتضح حدود الدراسة فيما يلى:

1-الحد الزمنى: تتناول الدراسة الحالية الفترة من 1981الى 2010.

2-الحد الموضوعى: تتناول الدراسة الحالية دراسة وتحليل الوثائق الصادرة عن امانة مجلس الشعب (البرلمان) خلال الفصل التشريعى الثالث فى دورته الثالثة 1981وينتهى فى عام 2010وهو نهاية الفصل التشريعى التاسع الذى استكمل دورات انعقاده الخمسة كاملة.

مصطلحات البحث:

تتضح مصطلحات البحث فيما يلى:

1-البرلمان:

كلمة برلمان كلمة من أصل فرنسى كان يقصد بها فى بادئ الأمر أى اجتماع يعقد للبحث والمشورة، واطلقت على المحاكم العليا، كما أطلقت بصفة أخص على مجلس نواب مدينة باريس الذى أدى دوراً فى الأزمة التى انتهت إلى قيام الثورة الفرنسية عام 1798 ثم أصبحت كلمة برلمان تستخدم فى اللغات المختلفة بمعنى المجالس النيابية العليا التى تمثل السلطة التشريعية فى البلاد[1] وتسمى المجالس النيابية عماد السلطة التشريعية وعنصراً من عناصر البناء السياسى فى الدولة المعاصرة، فالتمثيل النيابى قد غدا ضرورة الحكم الذى يستهدف تحقيق المصلحة العامة على أساس شامل يعرف حاجات الشعب الحقيقية[2] فالمجالس النيابية تعبر باسم السكان جميعاً، وهى تمثل السلطة التشريعية للدولة ولها سلطة التعديل والإلغاء وكذلك تملك حق محاسبة الحكومة ومراقبتها.

والبرلمان المصري من أجهزة التشريع والرأي الذي يشارك في إبراز أهمية التعليم وقضاياه المختلفة والعمل علي معالجة هذه القضايا وطرح انطباعات المجتمع عنها.

---

[1] اوليفيه دوهاميل – أيف مينى: المعجم الدستورى، ترجمة: منصور القاضى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، الجزء الثانى، 1985، صـ192.

[2] محمد بهاء الدين الغمرى: علم السياسة وتطور الفكر السياسي، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الجزء الأول، 1996، صـ215.

الأمر الذى تنتج عنه صدور العديد من النظم واللوائح والخطط تؤدي بعضها إلي تقدم التعليم كما تؤدي بعضها الأخر إلي تأخره مما لا يزال تأثيره متحكماً في مناخ تعليمنا الحالي ومن السهل تتبع هذا التأثير تاريخيا ولهذا أهمية بالغة في العثور علي الحلول لمشكلات تعليمنا المعاصر[1].

2-قضايا التعليم قبل الجامعى:

كلمة قضى الأصل فيها الحكم وتتدرج الى كلمة قضية وتعنى التنازع حول مسائل حقوقية يحكم القضاة فيها بعد البحث والفصل وفى المجمع اللغوى (قضايا) قاموس لسان العرب

وهناك مسائل اجتماعية يتم تحديد الحلول والتفسيرات بالجانب العلمي دون اللجوء الى الجانب القضائي.

وتعرف إجرائيا في الدراسة الحالية بأنها: موضوعات تقوم بالوصول الى نتائج أو تشريعات يصدرها البرلمان تتعلق بالتعليم قبل الجامعي.

أولا : منهج البحث:

في ضوء موضوع البحث وما يســـــعى إلى تحقيقه من أهداف، استخدم البحث المنهج الوصفي الذي يلبي هدفه ، ويجيب عن تساؤلاته ، وذلك برصد وتحليل السياقات المجتمعية التي اثرت على تشريعات البرلمان المصرى المتعلقة بالتعليم العام ، التي يمكن من خلالها تفعيل دور البرلمان المصرى في معالجة قضايا التعليم العام.

ثانيا: محاور البحث

يسير البحث الحالى وفق محوريين أساسيين:

1-السياقات المجتمعية. 2-التصور المقترح

المحور الأول: السياقات المجتمعية التى أثرت على تشريعات البرلمان المصرى المتعلقة بالتعليم العام وقضاياه المختلفة .

---

[1] **سليمان نسيم سليمان: موقف أجهزة التشريع والرأى فى مصر من قضايا التعليم فى الفترة من 1923 -1952، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1978ص21.**

1- السياق السياسى وأهم انعكاساته على تشريعات البرلمان المصرى المرتبطة بالتعليم العام .

لقد كان للعوامل السياسية دورا كبيرا في التحكم في مسار التعلم المصري وتوجيهاته فتأثرت التشريعات التعليمية في المجتمع بنظام السياسة السائدة فيها فالنظام السياسي في المجتمع هو الذي يحدد أهداف هذا المجتمع و فلسفته في الحياة و تستمد القوى السياسية أهميتها فهي التعبير الظاهري عن كل قوى المجتمع لأن السياسة هي التي تترجم كل شئ في داخل المجتمع إلا برامج محدودة هذا يعنى أن العامل السياسي ذو تأثير على التشريعات العلمية للتعليم العام قبل الجامعي وعلى أعضاء البرلمان.

بالفعل فان العامل السياسي من العوامل المؤثرة جدا على التشريعات داخل البرلمان. بالنسبة للتعليم بصفة عامة و للتعليم العام قبل الجامعي بصفة خاصة منها:-

(1) تحكم السلطة السياسية الحاكمة في جميع القرارات بوجه الديمقراطية.

(2) تحكم السلطة في السياسة التنفيذية بحكم حزب الأغلبية بوجه ديمقراطي.

(3) الاعداد للتوازي بين السلطة التشريعية والتنفيذية .

(4) الإعداد للسيطرة على منافذ و منابع الدولة بالرأس مالية.

(5) اعلان الانتخابات البرلمانية والمحلية لصالح أغلبية حزب واحد رغم وجود القضاء.

(6) قلة المشاركة المجتمعية والاستماع إلى رأي واحد فقط للحزب الحاكم.

(7) إعداد السلطة القضائية لتعديل مواد الدستور.

(8) الإعداد الكامل للتوريث بعد التعديلات الدستورية بأغلبية الحزب الحاكم.

(9) تسلط الحكومة في جعل أصحاب المنافع من داخل وخارج البرلمان للحشد الشعبي والمساندة بالدعم المالي والبشرى للموافقة على جميع القرارات.

(10) فرض سياسة الترهيب و الترغيب من أجل إحكام السيطرة .

(11) استمرارية العمل بقانون الطوارئ لمدة ثلاثون عاما.

(12) الحكومة تعمل بنظام الوجه الديمقراطي إعلاميا أمام العالم ووجه القمع والسطو بجفاء داخلى وتعتيم اعلامى .

(13) عدم وجود وضوح سياسية لا من الحكومة ولا من السلطة الحاكمة.

(14) جميع القرارات لصالح السلطة وليس لصالح المجتمع.

(15) وجود الفساد المالي و الادارى و السياسي و الاقتصادى و التشريعي.

2- السياق الاجتماعي وأهم انعكاساته على تشريعات البرلمان المصرى المرتبطة بالتعليم العام.

تشمل العوامل الاجتماعية المرتبطة بالأنماط والعادات والتقاليد التى تضبط سلوك الأفراد فى مجتمع معين كما تشمل طبيعة النظام السياسى والاقتصادى فى الدولة ومدى انسجام القرار مع الصالح العام والقوانين والنصوص التشريعية والأنظمة السائدة وكذلك التقدم التكنولوجى وما صحبه من تغيرات جوهرية فى كافة مجالات الحياة المختلفة[1] لذا تكون الأهداف الاجتماعية المحققة لواقع التعليم كالأتى :

1- تكوين انسان له هدف تنموى.
2- تنمية المجتمع وتطوره.
3- نشر مفاهيم الدين الصحيح.
4- القضاء على الارهاب والادمان.
5- اعداد جيل من العلماء.
6- عدالة المساواة فى المجتمع.
7- تنمية قيم ومبادىء وسلوك مجتمع حضارى لاستكمال تعليمه وللحياة.
8- عدم دقة البيانات وتسجيلها.

وتعتبر الزيادة السكانية من أهم السياقات المجتمعية التى أثرت بقوة على تشريعات البرلمان المصرى فى هذا البحث حيث شهدت زيادة بمعدل مليون ونصف كل عام تقريبا[2] ومن هنا تزداد المشاكل الاجتماعية فتكون بدايتها التأثير على التعليم وجودته مما يزيد من التسرب التعليمى الذى يتجه الى الأمية التى تعانى منها أو اللجوء الى فساد قد يتعدى حياة الانسان وبخاصة فى هذا السن التعليمى الأولى والقول السياسى الاستراتيجى يقول كلما زاد عدد السكان كلما زادت المسؤوليات الملقاة على نظام التعليم0

---

(1) احمدابراهيم احمد: الادارة التربوية والاشراف الفنى بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربى،القاهرة، 1990م،ص147.

ومن ضمن السياق الاجتماعى أيضا زيادة نسبة البطالة المتعلمة والغير متعلمة المهنية والغير مهنية المدربة والغير مدربة، فأكثر الظواهر التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند النظر فى أمور التعليم فى مصر مشكلة البطالة التى أدت إلى كمال الانقطاع الكامل بين التعليم وسوق العمل. [1] وأصبح من القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع تنمية العمل، فقدأكد المشرع على العمل كقيمة للإنسان والمجتمع وتناول الدستور هذه القيمة فى المادة 13 منه بنصه كحق واجب وشرف تكفله الدولة وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأشار فى المادة 23 على أن تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الأجر بالإنتاج وضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول[2].

كل ذلك كان له تأثيرات على التشريعات التعليمية فى البرلمان المصرى وبخاصة التعليم العام قبل الجامعى ومن تلك هذه التأثيرات.

(1)الفوارق الاجتماعية بين الطبقات.

(2)وضع السياسة التعليمية التربوية دون تحسين للأوضاع الاجتماعية من قيم واتجاهات وعقائد وثقافة.

(3)المشكلات الاجتماعية المختلفة أظهرت موضوعات هامة تأثر بها أعضاء المجلس فى التشريع.

(4)الكثافة الطلابية بالفصول الدراسية والمراحل المختلفة أدى إلى زيادة الأعباء على الدولة بأعلى من قدراتها بكثير.

(5)الخلل التوازنى بين الدولة والمجتمع على المستوى الاجتماعى وبطء التطور السياسى الاجتماعى فى مصر.

---

(1) احمد المهدى عبد الحليم: إعادة بناء التعليم لماذا أو كيف ، مكتبة جامعة القاهرة، دار الشروق، الجزء الأول، 1990، ص 51.

(2) جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب، مضابط المجلس، مضبطة 77 مرجع سابق، ص 7246.

3- السياق الاقتصادي وأهم انعكاساته على تشريعات البرلمان المصرى المرتبطة بالتعليم العام قبل الجامعى .

شهد الاقتصاد المصرى خلال فترة الثمانينات والتسعينات تحولات جذرية فى استراتيجية التنمية من استراتيجية ذات توجه اشتراكى تقوم الدولة فيه بدور رئيسى فى النشاط الاقتصادى ويتخذ التخطيط المركزى القومى وسيلة لادارته وتعد العدالة الاجتماعية هدفا أساسيا للسياسات العامة فيه الى استراتيجية تنمية ذات توجه رأسمالى يتخذ آليات السوق أساسا للتخطيط والى سياسات اعادة الهيكلة لتفسح المجال للقطاع الخاص لقيادة قطاعاته ومن المعروف أن هذا التحول قد صاحبه تزايد فى معدلات الفقر وتفاوت فى توزيع الدخل ومن ثم تبرز أهمية الانفاق العام كأداة للسياسة الاقتصادية[1]

ويعد التحدى الاقتصادى من العوامل التى تؤثر على تشريعات السياسة التعليمية ومن الملاحظ أن من ضمن التطورات التى ظهرت مؤخرا فى المجال الاقتصادى ظهور بعض التوجهات الاقتصادية مثل اتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية وتوحيد الأسواق ومناطق الانتاج وخصخصة المؤسسات الحكومية وتنامى ظاهرة الشراكة فيما بين الدول وظهور التكتلات الاقتصادية[2]

ومن هذا المنطلق فان تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع يتطلب من المشرع البرلمانى التأكيد أن يكون التعليم العام قبل الجامعى محققا لما يلى :

1- مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى .
2- تنمية القوى العاملة المنتجة.
3- ربط التعليم بحاجات المجتمع (بسوق العمل).
4- تحقيق التنمية الشاملة.
5- اقامة المجتمع المنتج .

---

(1) محى زيتون: الانفاق العام الاجتماعى ومدى استفادة الفقراء ،التطورات والاثار،الاهرام الاقتصادى، القاهرة، العدد(130)،اول نوفمبر1998، ص3.

(2) عبدالعزيز بن عبدالله السنبل: التربية فى الوطن العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين، رسالة ماجستير، معهد الدراسات التربوية،جامعة القاهرة،2004، ص55.

وكان من مظاهر تأثر المشرع التعليمى بالقوى الاقتصادية أن ربط فى القانون رقم 139لسنة 1981 المعدل الجانب النظرى بالجانب العملى فى العملية التعليمية بالتعلم العام قبل الجامعى. وربط التعليم بالإنتاج والبيئة فى كل من المادة (1، 15، 16، 17) وذلك على أهمية تدريب النشىء. أدى ذلك إلى العصر المادي الذى عانت منه مصر إلى التوسع فى المدارس الخاصة لتعليم اللغات وقيام وزارة التعليم بإنشاء مدارس تجريبية للغات بمصروفات.[1] ، كل ذلك كان له أثر على التشريعات التعليمية داخل البرلمان بما يخص التعليم العام قبل الجامعى منها:

1- تدهور الأموال الاقتصادية وبخاصة البطالة البشرية.
2- تراجع الدور السياسى والتشريعى للبرلمان.
3- الاستدانة من البنك الدولى والفوائد التى ترهق الاقتصاد المصرى.
4- تحديد القوانين طبقا لمتطلبات الحكومة السياسية.
5- التضخم المالى للأغنياء وارتفاع نسبة الفقر.
6- النمو الاقتصادى البطيء نتيجة التضخم الخارجى والداخلى.
7- القرار النهائى للسلطة فى كل ما يخص التعليم العام قبل الجامعى وسياسته.
8- فتح الباب كاملا أمام أصحاب رءوس الأموال وإعدادهم لمقاعدالبرلمان.

مما سبق تأكد أن الأوضاع الاقتصادية لأى مجتمع لها تأثير كبير على الأوضاع التعليمية وبالتالى على القرارات التشريعية التى تصدر من مصادر التشريع به حيث يتأثر التعليم وجودته بالتقدم الاقتصادى كما تتأثر انتاجية الفرد بنوع ومقدار التعليم الذى حصل عليه ومقدار ما يتوافر له من خبرات ومهارات وهذا ماظهر جليا فى فترة الثمانينيات حيث اتسم الأداء الاقتصادى بهيمنة القطاع الخاص وتبنى الدولة لسياسات اقتصادية لها أثار سلبية على الاقتصاد القومى فزاد معدل التضخم وبدات أزمة الديون المصرية الأمر الذى ترتب عليه قلة المخصصات المالية لميزانية التعليم.

---

(1) أحمد المهدى عبد الحليم: إعادة بناء التعليم لماذا؟ وكيف ؟ مكتبة جامعة القاهرة، دار الشروق،1990، ص 50-52.

4- السياق الثقافي وأهم انعكاساته على تشريعات البرلمان المصرى المرتبطة بالتعليم العام.

لكل أمة أو مجتمع بصمة خاصة تحدد الهوية وهذه البصمة التى تميز المجتمع المصرى عن غيره هى ثقافته ونقصد بثقافة المجتمع ، دينه ولغته وعاداته وتقاليده وقيمه وأخلاقه وأدابه وفنونه وكل مايميزه عن غيره من المجتمعات.

ولذا تعد الثقافة هى أثمن مايمتلكه المجتمع فان ضاعت ضاع المجتمع ويضيع من هوية المجتمع بقدر مايضيع من ثقافته لذا تسعى كل المجتمعات الى المحافظة على ثقافتها، وتطويرها لذا يمكن القول ان التربية فى اى مجتمع هى تابعة لثقافة المجتمع وفى خدمتها لذا تعد ثقافة المجتمع أهم عامل يؤثر فى تربيته وتعليمه. إن قوة تأثير الثقافات الأجنبية على الدول النامية لاتكمن فى ذاتها بقدر ماتكمن فى التكنولوجيا الناقلة لها والتى توسع من نطاق تداولها وتعمل على فرضها على ثقافة الأخرين بعنف وارهاب شديدين [1]

والسياق الثقافي للمجتمع المصرى لن يؤتى بثماره ما لم نشارك جميعا كمثقفين وأجهزة ثقافية فى تأكيد الإنتماء الوطنى، فالثقافة هى عمل شعبى يتخذ الديمقراطية وسيلة مثلى لتحقيق أهدافه وهذا يعنى أن هناك ارتباطا وثيقا بين الثقافة ومختلف قضايا المجتمع القومية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ذلك لأن الثقافة هى التى تستطيع تأصيل القيم السامية التى تحفظ المجتمع من التعصب الأعمى من ناحية والانحلال من ناحية أخرى[2]

هذا ولقد شهد السياق الثقافى للمجتمع المصرى انطلاق فى الميادين الثقافية سواء فى الفن أو الأدب أو الشعر ولقد تأثر بالتالى النظام التعليمى والتشريعات التعليمية بالقوى الثقافية السائدة فى المجتمع.[3]وانطلقت مصر فى مجالات الكتاب والمسرح والثقافة الجماهيرية والسينما والفنون الشعبية والتشكيلية.[4]

---

(1)احمد برقاوى: نحو تحديد فلسفى انسانى لمفهوم الثقافة العالمية ،مدخل ميتادولوجى ،القاهرة،المؤتمر الدولى حول صراع الحضارات ام حوار الثقافات 12/10،مارس 1997م، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الأسيوية،القاهرة، 1997م ،ص 3.

([2]) عبد الغنى عبود، إدارة التربية فى عالم متغير، دار الفكر العربى، القاهرة، 1988، ص 125.

([3]) يوسف ادريس: أهمية أن تتثقف ياناس، دار المستقبل العربية، القاهرة، 1985، ص 5 ، 6.

([4]) محمود متولى : تاريخ الصحافة المصرية، ط2، القاهرة 1993، ص19.

وكان من تداعيات السياق الثقافى للمجتمع المصرى أن برز الاهتمام بالثقافة فى قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 المعدل. حيث عمل على تطوير نظم وأساليب الإدارة التعليمية فى المادة 1 بنصه على أن يهدف التعليم العام قبل الجامعى الى تكوين الدارس تكونياً ثقافياً وعلمياً.[1]

المحور الثانى: تصور مقترح لتفعيل دور البرلمان المصرى فى معالجة قضايا التعليم العام

- فلسفة التصور المقترح

يستند التصور المقترح لتفعيل دور البرلمان تجاه قضايا التعليم العام المصرى فى صورة آليات ومعوقات وأوجه القصور فى الخدمات المقدمة والتى تناولها البحث فى تفعيل دور البرلمان تجاه قضايا التعليم العام .

-مبررات التصور المقترح

***اعداد الكوادر البشرية والقيادات فى مختلف المجالات.**

***تنوع المتغيرات العالمية والمحلية.**

***استخدام تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع.**

-مصادر واشتقاق التصور المقترح

الاطار النظرى للدراسة- الاطار التحليلى للدراسة- الادبيات والدراسات السابقة فى المجال

-أهداف التصور المقترح

يهدف التصور الى تفعيل دور البرلمان في معالجة قضايا التعليم العام في ظل السياقات المجتمعية المختلفة .

-محاور التصور

لتحقيق هدف التصور المقترح ، سوف يتضمن محاور عدة، ممثلة فيما يلى :

([1]) طيب نيزانى: حول مشكلات الثورة والثقافة فى العالم الثالث الوطن العربى نموذج مرحلة ما بعد بيروت، دار دمشق للطباعة والنشر، ط ع، 1999، ص 319.

1-قضية محو الأمية :

تعنى ارتفاع نسبة الأميين المتسربين من التعليم العام سواء فى الحلقة الأولى أو الحلقة الثانية وتشكل عبئا كبيرا عل التنمية فى شتى المجالات وللبرلمان وضع الحلول لمعالجة هذه القضية وتتمثل فى:

- مساعدة المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار واسناد الأعمال الى جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- رصد مبالغ مالية لمساعدة الطبقات القليلة الموارد المالية وكان سببا فى ذلك.
- تشجيع جميع الجهود الرسمية وغير الرسمية على نجاح القضاء على الأمية.
- وضع برنامج زمنى سريع مدروس يغطى القضاء على هذه القضية المزمنة.
- فتح فرص عمل لهذه الطبقة فى حالة ازالة الأمية نهائيا والحصول على الشهادة.

2-قضية الثانوية العامة

تعنى المرحلة التعليمية الفارقة فى حياة الطالب لتوجيه وتحديد المصير وللبرلمان دور ايجابى فى معالجة هذه القضية وتتمثل فى

- جعل الثانوية العامة شهادة كأى شهادة فى نهاية مرحلة تعليمية تعتمد على اختبارات القبول.
- احلال البديل لمكتب التنسيق واجراء اختبارات الكترونية بعيدة عن العنصر البشرى للالتحاق بالجامعة.
- تنويع أسئلة الاختبارات على مدار الثلاث سنوات الكترونيا وترك حرية الاختيار.
- جعل اختبار القبول بالجامعات حسب رغبة الطالب واختبارات القدرات الكترونيا.
- الزام المدرس (المعلم) بالبعد عن التأثير على الطالب من أجل الحصول على الدروس وزيادة رواتب وحوافز المعلمين .

3-قضية التعليم الأساسى

مرحلة النمو التعليمى وبداية الاستمرار فى الانتهاء من السلم التعليمى وللبرلمان النظر فى وضع طرق لمعالجة هذه القضية الهامة والمتمثلة فى:

- تطور أو تعديل عاجل أو مجرد فكرة أو مناظرة مع دول أخرى.
- النظام التعليمى ليس حقل تجارب لأهواء وأصحاب مصالح.
- توحيد النظام التعليمى وليس ازدواجية مابين عربى ولغات ودولى.
- خضوع جميع المؤسسات التعليمية على أرض مصر للقانون المصرى وسمع وبصر وزارة التربية والتعليم.
- الاستمرار على مجانية التعليم وليس الحصول على ماديات.

4-قضية التسرب

تعنى الهروب من التعليم ولأسباب كثيرة قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو غير ذلك وتحمل معها قضية سابقة فتزيد من مشاكلها وعلى البرلمان النظر بدقة الى هذه القضية الخطيرة لمعالجتها ووضع الحلول لها تتمثل فى:

- الزام المدرسة بمتابعة حال التلميذ عند كثرة تغيبه عن الحضور ومساعدته اذا احتاج الامر.
- استدعاء ولى الأمر ومحاسبته للوقوف على الأسباب ووضع الحلول الفورية لها.
- تشجيع هذه الفئة من التلاميذ بتوفير كافة المستلزمات الدراسية والمساعدة المادية لهم.
- مشاركة جميع المؤسسات والنقابات والهيئات الحكومية وغير الحكومية فى تقديم كافة المساعدات للتلاميذ وأسرهم أصحاب هذه القضية.

5-قضية الدروس الخصوصية:

قضية تؤثر على الموارد المالية لكل أسرة مصرية وهى من القضايا المستجدة على المجتمع المصرى وكان للبرلمان دور ايجابى فى طرحها فى مناقشاته ووضع الحلول لها وتتمثل فى :

- زيادة دخل المعلم ماليا .
- وضع عقوبة شديدة رادعة تمنع المعلم على الاقدام لفعل هذه الدروس.
- توعية أولياء الأمور بجدية فى الوقوف ضد هذه الآفة المدمرة لماديات الأسر.
- تغيير النمط الدراسى المدرسى العام والخاص بتكنولوجيا جديدة بسيطة وسهلة وسريعة.

6-قضية كثافة الطلاب بالفصول الدراسية :

تعنى عدم قدرة المدارس على الاستيعاب الكامل فى تحديد العدد المحدد لكل فصل، والزيادة السكانية سببا رئيسيا فى هذه القضية، وهى قضيةة اقتصادية لها ميزانية خاصة وخطط استراتيجية لمدد طويلة ولم يترك البرلمان هذه القضية بل كانت فى اعداد حلول لها وتتمثل فى:

- زيادة عدد بناء المدارس وزيادة عدد الفصول الدراسية بالمدارس الغير حديثة.

7-قضية كادر المعلمين وتحسين احوالهم:

تعنى تحسين الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمعلم لكى لا يلجأ الى فعل قضية أخرى سابقة فتزيد المصاعب والمشاكل التعليمية وعلى البرلمان سرعة وضع حلول لمعالجتها :

- زيادة رواتب المعلمين لاكتفائهم ذاتياً للقضاء على الدروس الخصوصية.

8-قضية الكتاب المدرسى وتطويره وتثبيته:

تعنى التحديث والتطوير للكتاب المدرسى مع التكنولوجيا الحديثة والتطور العلمى وضعها البرلمان من ضمن قضاياه لوضع الحلول لمعالجتها فى:

- عدم طباعة الكتب المدرسية والاكتفاء إلكترونياً بالتكنولوجيا الحديثة أسوة بدول العالم.

9-قضية الغش الجماعى فى الثانوية العامة:

عدم تكافؤ الفرص التى أتاحها القانون ومن القضايا المستجدة على المجتمع التعليمى المصرى لأسباب كثيرة لكن لم يترك البرلمان الأمر ثباتا وكان رد فعل ايجابى بسرعة القضاء على هذه القضية ومعالجتها نهائياوتمثلت فى:

-وضع عقوبات على كل من قام بفعل هذه القضية وساعد على انتشارها.

10-قضية تأهيل المعلمين

تعنى تأهيل المعلمين للتكنولوجيا التعليمية الحديثة تدريبا عمليا ومهنيا وتربويا وتعليميا .

خلاصةالنتائج

لتفعيل دور البرلمان فى معالجة قضايا التعليم العام يجب اتباع مايلى:

***تبنى وتنفيذ كل ما يصب فى مصلحة منظومة التعليم العام.**

-متابعة المشاكل والصعوبات التى تحد من تطور وتقدم التعليم العام.

***مساعدة أعضاء البرلمان وتوجيههم نحو معالجة قضايا التعليم العام قبل الجامعى فى ضوء النظرة المستقبلية لمتطلبات المجتمع من منظومة التعليم المصرى.**

- الاهتمام بعرض القضايا والمشاكل التعليمية ووضع الحلول والتشريعات لمعالجتها.

***التوظيف الأمثل فى تناول قضايا التعليم العام.**

- أن تكون الأولوية لما هو قائم والنظر الى مابعد ذلك مستقبلا.

***التقويم المستمر لدور البرلمان فى معالجة قضايا التعليم العام والتى تؤثر على تقدم المجتمع.**

-امداد البرلمان بكل المعلومات التى تعوق النظام التعليمى والعمل على حلولها بمشاركة الجميع وعدم العدول عنها.

***الاستثمار فى منظومة التعليم العام ، بحيث يقوم البرلمان بتهيئة بيئة تشجع على ايجاد حلول مبتكرة وخلاقة للمشكلات التى يعانى منها مؤسسات التعليم العام.**

- مشاركة المجتمع المدنى الاستثمارى فى بناء المدارس والمساهمة فى الحلول لقضايا التعليم العام حرصا على المصلحة العامة بعيدا عن المصلحة الخاصة.

***توجيه سياسات البرلمان لاشباع حاجات المجتمع من منظومة التعليم العام بتشجيع أفرادها على تنمية واستغلال مهاراتهم فى تطويرها .**

- جعل السياسة التعليمية فى التداول المستمر بلجان البرلمان والمتابعة التنفيذية لكل ماهو جديد ومشرع له.

***نظام محدد للمجالس واللجان المرتبطة بالتعليم العام داخل البرلمان يتضمن سياسة مكتوبة ومعلنة.**

– تعنى تحديد المهام المتواصلة بكل ماهو مستجد والقيام بالتنفيذ الفعلى .

***دليل تنظيمى للبرلمان يشمل قضايا التعليم العام التى تم مناقشتها ،موضح به توصيف لهذه القضايا وأهم ماتم التوصل اليه من حلول للمعالجة والاصلاح.**

– لكى يعرف البرلمان ماتم الانتهاء منه وما هو قائم يحتاج الى تعديل تشريعى لمواكبة التقدم التكنولوجى العلمى .

***معايير معتمدة داخل البرلمان لاختيار أعضاء المجالس واللجان العلمية.**

– من هم لديهم المعرفة والرغبة فى متابعة المنظومة التعليمية.

***تمثيل أفراد من المؤسسات التعليمية داخل اللجان البرلمانية واستثمار قدراتهم على نحو يحقق نجاح النظام التعليمى .**

– هذا يحتاج من البداية الترشيح أو التعيين لرجال التعليم سواء العام أو الجامعى ولديهم الخبرة والمعرفة والمتابعة.

***توفير قاعدة بيانات للحصول على الاحصاءات المرتبطة بالتعليم وأهم ماتم انجازه من جانب البرلمان.**

– ليعلم الجميع مسيرة النظام التعليمى وماتوصل اليه وما سيكون فى المستقبل.

***اشراك أصحاب المصالح من المؤسسات التعليمية فى وضع التشريعات واللوائح التى تمكن من معالجة قضايا التعليم بصورة فعالة.**

– الأمر الزامى لتنفيذ النظام التعليمى صحيحا حكوميا وخاص ودولى.

***مسائلة اللجان المتعلقة بالتعليم داخل البرلمان فى ضوء أدوارهم ومسئولياتهم .**

– أمر تنص عليه اللائحة الداخلية المنظمة لشئون اللجان الفرعية بالبرلمان.

***انجاز القرارات المتعلقة بقضايا التعليم العام فى ضوء معلومات واضحةوبأفضل فعالية.**

– سرعة التشريع للقوانين المنظمة والمتابعة للتعليم واعلانها رسميا بجميع وسائل الاعلام.

المراجع:

(1)رشا امين بلوم : تطوير نظام امتحان شهادة الثانوية العامة فى ضوء خبرات بعض الدول ،رسالة ماجستير ،معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة،2009م.

(2) ضياء الدين زاهر: تمويل التعليم الاساسى،رؤية مجتمعية استشراقية،المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية،القاهرة،1991،ص ص31-33.

(3)samuelc.certoandg.paulpeter,1991;strategicmanagement concepts and applications; secandedition,mcgraw-hillbookco,inc,n.y.,223.

(4) محمد صبرى الحوت: عملية صناعة القرار وانعكاساتها على تخطيط الانظمة التريوية،مجلة دراسات تربوية، جامعة القاهرة ،1995، م(1)، ج(71)، ص89.

(5) شبل بدران الغريب:الابعاد الاقتصاديةوالاجتماعيةوالسياسيةللتعليم العام المصرى ،رسالة دكتوراةغير منشورة،كلية التربية،جامعة طنطا،1982.ص81.

(6) Magrew,AG;Concptualizing Global Politics in Megrew and Lewis, Globalpolitics,G lobaloztion and Nationstate London,polity prss,1992,p.30.

(7)جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب، المكتبة البرلمانية ، دستور1971 ، وتعديلاته.

(8)جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب، المكتبة البرلمانية، دستور1971، مادة 15.

(9)محمود محمد حافظ: الوجيز فى القانون الدستورى : المبادئ الدستورية العامة والنظام الدستورى المصرى، دار النهضة المصرية،القاهرة، ط3 ،1999، ص 41-40.

(10) جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم ، مكتبة وزارة التربية والتعليم ، قرار وزاري رقم 592 لسنه 1988

11) حسين كامل بهاء الدين :التعليم والمستقبل ،القاهرة، دار المعارف،1997، ص، ص 19 ،96(

12) إبراهيم عصمت مطاوع :التحدى التربوى، أوراق عربيه وعالميه ،القاهرة ،دار الفكر العربي ، ص 307،308(

(13) محمود مصطفي : شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990،ص207

14) محمود متولي : حقوق الإنسان ، دار المعرف، ،ص255 (

(15) محمد نعمان جلال : اثر حرب أكتوبرعلي الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية، الهيئة العامة المصرية للكتاب العام، القاهرة، 1994، ص 94.

(16) عبد الودود مكروم : ثقافة الديمقراطية مدخل لتحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي ، مجله كليه التربية ،جامعه المنصورة ،العدد 42 ، يناير 2000، ص39

(17) حسن محمد عبد الشافي : موسوعة مصر الحديثة ،المجلد الرابع، ص48

(18)جمهورية مصر العربية : مجلس الشعب ، مضابط مجلس الشعب ، الجلسة الحادية عشره 1997/12/11،ص47

أماني قنديل : سياسات التعليم في وادي النيل والصومال وجيبوتي وعمان ،منتدى الفكر العربي ،القاهرة ،1989،ص34. (19)

(20) جمهورية مصر العربية : مجلس الشعب ، المكتبة المركزية، قانون التعليم رقم 139 لسنه 1981، مرجع سابق ، ص8.

(21)جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب، مضابط مجلس الشعب، المكتبة البرلمانية، مضبطة 77، صفحة 7235.

(22)جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب، مكتبة المجلس، دستور 1971 وتعديلاته،المواد ، 2018.

(23) احمدابراهيم احمد: الادارة التربوية والاشراف الفنى بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربى،القاهرة، 1990م،ص147.

(24)احمد اسماعيل حجى: التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر، القاهرة، دار الفكر العربى، ط1، 2002م، ص 300، 301.

(25)محمد توفيق سلام: التشريع لضمان جودة التعليم والاعتماد فى مصر ، المركز القومى للبحوث التربوية، 2007ص 83.

(26)احمد المهدى عبد الحليم: إعادة بناء التعليم لماذا أو كيف ، مكتبة جامعة القاهرة، دار الشروق، الجزء الأول، 1990، ص 51.

(27)جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب، مضابط المجلس، مضبطة 77 مرجع سابق، ص 7246.

(28)سلوى على سليمان وآخرون: حق العمل فى الاقتصاد المصرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1997، ص 414.

(29)جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم، ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر، القاهرة،1979، ص1.

(30)محى زيتون: الانفاق العام الاجتماعى ومدى استفادة الفقراء ،التطورات والاثار،الاهرام الاقتصادى، القاهرة، العدد(130)،اول نوفمبر1998، ص3.

(31)عبدالعزيز بن عبدالله السنبل: التربية فى الوطن العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين، رسالة ماجستير، معهد الدراسات التربوية،جامعة القاهرة،2004، ص55.

(32)عمرو عبد الحميد الجندى: انماط الادارة المدرسية ،دراسة مقارنة فى جمهورية مصر العربية وفرنسا ،رسالة ماجستير، معهد الدراسات التربوية،جامعة القاهرة،2001،ص35.

(33) خالد قدرى ابراهيم: تجويد نظام التعليم الاساسى بجمهورية مصر العربية فى ضوء الدراسات المستقبلية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية،القاهرة،2000،ص 35.

(34) محمد حسنين العجمى: صناعة القرار التربوى النظرية النموذج، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية ، 2006،،ص

(35)جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب، مضابط مجلس الشعب، مضبطة 77، ص 7237-7238.

(36)جمهورية مصر العربية: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، تطوير التعليم فى جمهورية مصر العربية ، القاهرة، 1988/ 1990 ص 32.

(37)حامد عمار: التربية والتعليم والثقافة ومشكلات العملية التعليمية، مكتبة الدار العربية،القاهرة، 2004 ، ص 72.

(38)حسن احمد الخصيرى: العولمة مقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر العولمة ، مجموعة النيل العربية، دار الفكر العربى، القاهرة ،1988، ص 121- 129.

(39)أحمد المهدى عبد الحليم: إعادة بناء التعليم لماذا؟ وكيف ؟ مكتبة جامعة القاهرة، دار الشروق، 1990، ص 50-52.

(40)حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص 78.

(41) عبد العظيم رمضان : مصر في عهد مبارك ، مرجع سابق، ص165.

(42)احمد برقاوى: نحو تحديد فلسفى انسانى لمفهوم الثقافة العالمية ،مدخل ميتادولوجى ،القاهرة،المؤتمر الدولى حول صراع الحضارات ام حوار الثقافات 12/10،مارس 1997م، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الأسيوية،القاهرة، 1997م ،ص 3.

(43)عبد الغنى عبود : دراسة مقارنة لتاريخ التربية ، دار الفكر العربى، القاهرة، 1978، ص 438-439.

(44)عبد الغنى عبود، إدارة التربية فى عالم متغير، دار الفكر العربى، القاهرة، 1988، ص 125.

(45)يوسف ادريس: أهمية أن تتثقف ياناس، دار المستقبل العربية، القاهرة، 1985، ص 5،6.

(46)محمود متولى : تاريخ الصحافة المصرية، ط2، القاهرة 1993، ص19.

(47)جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب ، الجريدة الرسمية ، القرارات الجمهورية لسنوات 1986 ،1991، 1993.

(48)طيب نيزانى: حول مشكلات الثورة والثقافة فى العالم الثالث الوطن العربى نموذج مرحلة ما بعد بيروت، دار دمشق للطباعة والنشر، ط ع، 1999، ص 319.

(49)حسن محمد حسان وعبد الودود مكروم: قراءات فى التربية، دراسات وبحوث، 2003، الشامى للطباعة والنشر،القاهرة، ص21.

(50)عبد الحميد محروس: موقف الصحافة المصرية من قانون الثانوية العامة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا، 1998، ص 125.